

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثالثة

١١ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥

المعلومات الوطنية

تقرير الأمين العام

١ - عملاً بمقرر اتخذه لجنة التنمية المستدامة في دورتها الأولى، قدمت حوالى ٦٠ حكومة ومنظمة إلى اللجنة في دورتها الثانية معلومات عما تضطلع به من أنشطة تنفيذاً لجدول أعمال القرن ٢١^(١). وفي حين أعربت اللجنة عن تقديرها للتحليل الذي أجرته الأمانة العامة، فقد قررت مع ذلك أن من الضروري تبسيط المبادئ التوجيهية للبلاغ في المستقبل. وهكذا، قامت الأمانة العامة، في آب/أغسطس ١٩٩٤، بإحالة مبادئ عامة مبسطة لطريقة عرض المعلومات الوطنية على اللجنة في دورتها الثالثة، في عام ١٩٩٥، إلى جميع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية.

٢ - وحتى ١ آذار/مارس ١٩٩٥، قام ١٦ بلداً ناماً، و ١٥ بلداً متقدماً النمو وبلد يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية والاتحاد الأوروبي بتقديم معلومات طوعية إلى الأمانة العامة، وبذلك بلغ مجموع التقارير ٣٣ تقريراً. وهذا العام، فإنه بالرغم من قلة عدد التعليقات المكتوبة على المبادئ التوجيهية، كانت معظم التعليقات غير الرسمية إيجابية في مجلملها.

٣ - والغرض من هذا التقرير ذو شقين. أولاً، فإنه يقدم، في شكل سرد، موجزات ونتائج عن القضايا القطاعية قيد الاستعراض، وفي شكل جداول، معلومات عن التنسيق على الصعيد الوطني للإجراءات المتعلقة بجدول أعمال القرن ٢١ (المرفق الأول). وثانياً، يقدم التقرير في شكل مصفوفة الجوانب الرئيسية لكل فصل قطاعي، بما في ذلك العناصر ذات الصلة بالتمويل القطاعي والقدرة واشتراك المجموعات الرئيسية (المرفق الثاني). ولأسباب تقنية ولبيان المدخلات من أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء، ستعمم أيضاً المصفوفات القطاعية بوصفها وثيقة معلومات أساسية في بداية الدورة الثالثة للجنة. وينبغي أن تعطي طريقة العرض بالرسم البياني صورة جلية لأنشطة المشاكل الوطنية. وهناك وثيقة معلومات أساسية غير رسمية في شكل دليل لأليات التنسيق الوطني والاتصالات، تستند إلى قاعدة البيانات التي بدأت في عام ١٩٩٤، متوفرة أيضاً.

٤ - ومعظم المعلومات المقدمة من الحكومات تفصيلية جداً وتمد اللجنة بشروة من البيانات التي تأمل الأمانة العامة في إدخالها في قاعدة بيانات محفظ بها بصورة منهجية سيستمر توسيع نطاقها في المستقبل. ويمكن العثور على معلومات أدق في التقارير القطرية الكاملة. وبالرغم من أن المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٥ التمددت معلومات أدق منها في عام ١٩٩٤، يستند كثير من الردود إلى التقديرات بدلاً من البيانات الدقيقة إحصائية.

أولاً - تعليقات على التقارير

٥ - إن تعقد وفرط البيانات المجمعة والعمليات التي ينطوي عليها جمع البيانات وتحليلها وعرضها، يؤكّد ضرورة تحقيق مزيد من التوحيد القياسي والتبسيط لجمع البيانات وعرض النتائج. وفي هذا الصدد، تتسم الأعمال المتعلقة بمؤشرات التنمية المستدامة بأهمية بالغة وبصلة وثيقة لا باللجنة فحسب بل أيضاً بمؤسسات الأمم المتحدة الأخرى. وبرامجها وبمؤسسات بريتون وودز. وفي الدورة الثالثة، قد ترغب اللجنة في الاعتماد على المرفقات طيّه بوصفها مؤشرات للاتجاهات على الصعيد الوطني.

٦ - وقد تلقت الأمانة العامة عدداً قليلاً جداً من التقارير لا يسمح باستخلاص استنتاجات عالمية. وفي حين قامت معظم البلدان المتقدمة النمو وعدة بلدان من أمريكا اللاتينية بتقديم تقارير، ورد قليل من التقارير من المناطق الأخرى. بيد أن المعلومات الواردة كانت في كثير من الحالات تفصيلية جداً وتعطي صورة جيدة عما تقوم به البلدان التي قدمت التقارير وأين تكمّن مشاكلها.

٧ - وقد استخدم مدير المهام في الوكالات التقارير كمدخلات في الوثائق القطاعية والوثائق الشاملة لقطاعات مختلفة المقدمة إلى اللجنة في دورتها الثالثة. ومما يدعو للأسف، لم ترد تقارير حتى الموعد النهائي، ومن ثم لا تعكس الوثائق القطاعية والوثائق الشاملة لقطاعات مختلفة سوى البيانات الواردة من عدد قليل جداً من البلدان.

٨ - وكما ذكر أعلاه، أعدت المصروفات التي تغطي التقارير القطاعية لإعطاء صورة جلية سريعة. وتستند المصروفات في المقام الأول إلى المعلومات المقدمة للدورات الثلاثة للجنة. بيد أنه في عام ١٩٩٤ قدم عدد قليل من البلدان نصوصاً وطنية لجدول أعمال القرن ٢١ أو تقارير شاملة، وقد أدرجت المعلومات المقططة منها ذات صلة باستعراض عام ١٩٩٥. وتتسم المعلومات التي قدمها عدد من الحكومات في تقارير عام ١٩٩٥ بأنها محددة جداً. وفي بعض الحالات، يلاحظ على الفور أن التقارير قد أنجزت بمعرفة الإدارات المعنية مباشرةً أكثر من غيرها، وفي هذه الحالات، قدمت معلومات تفصيلية جداً. ووجدت الأمانة العامة أن قياس كمية المعلومات المقدمة في عام ١٩٩٤ كان، بوجه عام، أكثر صعوبة.

ثانيا - القضايا الشاملة لقطاعات مختلفة

٩ - أدرجت مدخلات من التقارير الوطنية في التقارير الشاملة لقطاعات مختلفة. ويرد في المرفق الأول من هذا التقرير موجز مستكملاً لآليات التنسيق الرئيسية، وعضويتها أو تكوينها وولاياتها. وأدرجت أيضاً أهم أعمال المتابعة على الصعيد الوطني. وبحلول بداية آذار/مارس ١٩٩٥، كانت قد وردت معلومات عن التنسيق الوطني والهيأكل الوطنية من ٧٤ بلداً. ومن الجلي أنه يجري تناول كثير من المسائل التشريعية والتنظيمية لمعالجة القضايا ذات الصلة بجدول أعمال القرن ٢١ من خلال استراتيجيات التنمية المستدامة، وخططها وتشريعاتها. ويشير عدد من البلدان إلى أن هيكل جدول أعمال القرن ٢١ يجعل من الصعب الإبلاغ عن التمويل بالنظر إلى أنه ليس من السهل تغيير المعايير المستخدمة عموماً للإبلاغ عن المساعدة الإنمائية (المعايير التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). كما تشير عدة تقارير للبلدان النامية إلى أنه يمكن تحسين جهود التنسيق بين منظمات المعونة وبرامجها. كما تبرز المصفوفات القطاعية اشتراك المجموعات الرئيسية ذات الصلة في العمليات الوطنية. أما المعلومات الواردة في التقارير الوطنية، فإنها لا تعطي دائماً تفاصيل ذلك الاشتراك، ولكن يبدو إجمالاً أنه جرى التشاور مع مجموعات رئيسية أو على الأقل أتيحت لها الفرصة لتقديم تعليقات ومدخلات.

ثالثا - المنتجات والنتائج المتعلقة بالقضايا القطاعية عام ١٩٩٥

الفصل ١٠ - نهج متكامل للتخطيط وإدارة موارد الأراضي

١٠ - هذا الفصل "شامل" للفصول الأخرى قيد الاستعراض في عام ١٩٩٥ والمتعلقة بالأراضي. ويتناول مجاله البرنامجي الوحيد إعادة تنظيم، وحيثما كان ضرورياً، تعزيز هيكل صنع القرارات، بما في ذلك الإجراءات القائمة فيما يتعلق بالسياسات والتخطيط والإدارة. ولا يتناول الفصل الجوانب التشغيلية للتخطيط والإدارة، التي تغطيها البرامج القطاعية اللاحقة. وتعكس المصفوفة المتعلقة بالفصل طبيعته المحددة. وقد تناول عدد قليل من البلدان التي قدمت تقارير موضوع تكامل موارد الأراضي بالكامل، ولكن يبدو أن غالبية البلدان لا تزال في منتصف عملية الاستعراض. وهناك عدد قليل من البلدان النامية التي تفتقر إلى القدرة والتمويل أو تُظهر نواحي قصور فيها.

١١ - وقد أوضحت الحكومات الاتحادية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا في تقاريرها أنها تواجه صعوبة في توفير المعلومات المتعلقة بالأعمال التي وزعت توزيعاً لا مركزياً على صعيد الولايات والمجتمعات المحلية.

الفصل ١١ - مكافحة إزالة الغابات

١٢ - من بين البلدان التي قدمت تقارير عن الفصل ١١، قيم ثمانية عملية مكافحة إزالة الغابات بأنها ذات أولوية وطنية عالية جداً. وخمسة من هذه البلدان صناعية. وتولى سبعة بلدان الموضوع أولوية وطنية دنيا. وفي عدد من البلدان التي تولى أولوية عالية لهذا الفصل، لا تشكل إزالة الغابات مصدر قلق وطني. ويبدو أن لدى جميع البلدان عدا ثلاثة خططاً أو استراتيجيات وطنية تشمل القطاع، وقد أدرجت هذه الخطط في خطة وطنية أوسع. وقد استعرضت جميع البلدان تقريباً خططها أو استراتيجياتها منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢، وفي جميع البلدان باستثناء بلد واحد اشتراك في العملية المجموعات الرئيسية ذات الصلة. وبدرجات متناوبة، أبلغت البلدان النامية عن وجود معوقات فيما يتعلق بالتمويل والقدرة على الصعيد الوطني. كما أشارت بعض البلدان الصناعية إلى وجود معوقات فيما يتعلق بالتمويل، ناتجة على الأرجح من تباطؤ النشاط الاقتصادي بوجه عام، وعمليات التخفيض والترشيد. ومن الصعب تحديد ما إذا كان ذلك قد رتب آثاراً على إزالة الغابات من عدمه.

١٣ - وفيما بين البلدان النامية، يحتل الزحف على المناطق الزراعية أعلى أولوية بوصفه شاغلاً قطاعياً، مع ورود عمليات قطع الأخشاب، والزحف العمراني وال الحاجة إلى خشب الوقود بوصفها قضايا خطيرة في بعض الحالات. وقد أبلغت البلدان الصناعية كل عن وجود عدد قليل جداً من المشاكل الخطيرة في قطاع الغابات، باستثناء بلد واحد يواجه مشاكل فيما يتعلق بتلوث الجو والزحف العمراني فضلاً عن العناصر الطبيعية.

١٤ - وقدمت عدة بلدان متقدمة النمو وقليل من البلدان النامية التي تقوم غاباتها بدور هام في الاقتصاد الوطني تقارير ومرافق ذات نوعية مثيرة للإعجاب.

الفصل ١٢ - مكافحة التصحر والجفاف

١٥ - لا يمثل التصحر قضية بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو التي قدمت تقارير، عدا الولايات المتحدة الأمريكية، التي أفادت بأن قرابة ٣٧ في المائة من مساحة أراضيها يمكن أن يوصف بأنه منطقة صحراء أو منطقة معرضة للتتصحر. وليس لدى الولايات المتحدة استراتيجية محددة لهذا القطاع ويشير التقرير إلى وجود قدر ما من معوقات القدرة.

١٦ - وقدمت تسعة بلدان نامية معلومات تفصيلية وحددت أخطر مصادر قلقها. وأبلغت عن وجود مشاكل فيما يتعلق بالقدرة والتمويل؛ ونتيجة لذلك، يتسم رصد تدهور التربة والأرض بأنه سيئ. ويبدو أن أكثر العوامل المبلغ عنها شيئاً فيما يتعلق بالتأثير على التصحر تمثل في الرعي والطلب على خشب الوقود.

١٧ - ويبدو أن معظم البلدان يشرك مجموعات المجتمعات المحلية في عملية التخطيط الوطني. وقد أولت أوغندا وتركيا وشيلي أولوية وطنية عالية أو عالية جدا لقضايا التصحر. وتقول ناميبيا أن نسبة ٨٥ في المائة من مساحة أراضيها تغطيها الصحراء. وحتى ١ آذار/مارس ١٩٩٥، كان ١٠٠ بلد والاتحاد الأوروبي قد وقعا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف. أما البلدان النامية التي قدمت تقارير، فقد وقع جميعها تقريبا على الاتفاقية.

الفصل ١٣ - التنمية المستدامة للجبال

١٨ - تناولت ثلاثة بلدان صناعية و ١١ بلدا ناما الفصل ١٣ (ستة منها يقدر كبير من التفصيل). وتؤلف مناطق الجبال نسبة قدرها سبعة وسبعون في المائة من سويسرا، ويحري إعداد تشريع وطني لها. وتحظى مناطق الجبال في سويسرا واليابان بأولوية وطنية عالية جدا. وأفادت سويسرا بوجود بعض المعوقات فيما يتعلق بالتمويل والقدرة الوطنية. وتعتبر اليابان وسويسرا وفرنسا تحتات التربة، والفيضانات والهياكل الثلجية مشاكل خطيرة.

١٩ - ومن بين البلدان النامية، تعتبر كل من إيكوادور، وأوغندا، وتركيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وشيلي، وكوبا، وكولومبيا، وماليزيا، التنمية المستدامة للجبال ذات أولوية عالية أو عالية جدا. ومن بين هذه البلدان، يوجد لدى جمهورية تنزانيا المتحدة وكوبا وكولومبيا تشريعات تتناول تنمية الجبال، سواء على وجه التخصيص أو كجزء من تشريعات الغابات. وأبلغت جمهورية تنزانيا المتحدة وكولومبيا عن وجود معوقات للتمويل والقدرة على الصعيد الوطني ورصد فعلي سيئ. ويتسم الرصد الفعلي في البلدان النامية الأخرى بالضعف أيضا. أما تحتات التربة والفيضانات والهياكل الثلجية والزلزال فإنها ترد بوصفها مشاكل خطيرة، ولكن البيانات التي يمكن قياسها كميا شحيحة.

الفصل ١٤ - النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة

٢٠ - إن معظم البلدان التي قدمت تقارير يعتبر أن موضوع الزراعة والتنمية الريفية المستدامة يحظى بأولوية عالية جدا.

٢١ - ويبدو أن لدى جميع البلدان المتقدمة النمو استراتيجيات وخططها متكاملة بصورة جيدة فيما يتعلق بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة. وكثيرا ما يشير أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى السياسة الزراعية المشتركة. وقد تناولت جميع البلدان المتقدمة النمو المجالات البرنامجية العديدة في إطار الفصل أو تتناولها الآن بالكامل.

٢٢ - كما أن لدى معظم البلدان النامية خططاً أو ت規劃ات أو استراتيجيات وطنية، ولكن معدل تنفيذ المجالات البرنامجية المختلفة أكثر انخفاضاً. وتظهر أوعنداً وموزامبيق وجود معوقات في القدرة والتنفيذ.

الفصل ١٥ - حفظ التنوع البيولوجي

٢٣ - تولي جميع البلدان التي قدمت تقارير باستثناء بلد واحد أولوية عالية أو عالية جداً لحفظ التنوع البيولوجي. وقد صدق معظمها على اتفاقية التنوع البيولوجي. وتتسم المعلومات المتعلقة بالقدرة والتمويل على الصعيد الوطني بأدتها سطحية، ولعل ذلك يرجع إلى أنه في السياق الوطني يكون التنوع البيولوجي مشمولاً في كثير جداً من الأحيان في إطار فصول أخرى.

٢٤ - ويمثل تدمير المؤثر الضار بحفظ التنوع البيولوجي التي يبلغ عنها مراراً أكثر من غيرها، تليها مشكلة فرط الحصاد.

٢٥ - وحتى ١ آذار/مارس ١٩٩٥، كان ١١٤ دولة عضواً قد صدقت على اتفاقية التنوع البيولوجي.

رابعاً - إبلاغ اللجنة في المستقبل

٢٦ - استناداً إلى القرار المتتخذ في الدورة الثانية للجنة، ستقوم الأمانة العامة بتوفير المبادئ التوجيهية التي تشمل الدورة الرابعة (١٩٩٦) إلى الدول الأعضاء، في نهاية هذه الدورة فيما يتعلق بمحضول جدول أعمال القرن ٢١ التي سيجري استعراضها في عام ١٩٩٦.

حاشية

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدتها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، القرار ١، المرفق الثاني.

— — — — —